السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17 | 1

الخميس 29 آب 2013 ـ الموافق 22 شوال 1434 هـ ـ العدد 12565

AS-SAFIR Arabic political daily – August 29, 2013 N° 12565

عناوين الحرب الدائرة في العراق بين المرجعية الشيعية العليا التي يمثلها السيد السيستاني، ونواب ووزراء من الشيعة والسنة والأكراد، مما يغير المعادلات التي سادت حتى الآن.

2

نتابع «التعليم قضية» مع لوحة عامة عن أحوال التعليم في اليمن: كارثة محققة، تؤبد التخلف والفوارق الاجتماعية والجهوية. ودراسات قيّمة في «المفكرة القانونية» لهذا الاسبوع.

3

«أخوّة السوق»: كيف تتحور المسألة الوطنية الفلسطينية ليرتبط وعيها لدى أصحابها بالمنافع التجارية. و«بألف كلمة» يعرض جديد حملة الجداريات في اليمن.

4

مصر: أوهام الحرب والإجماع

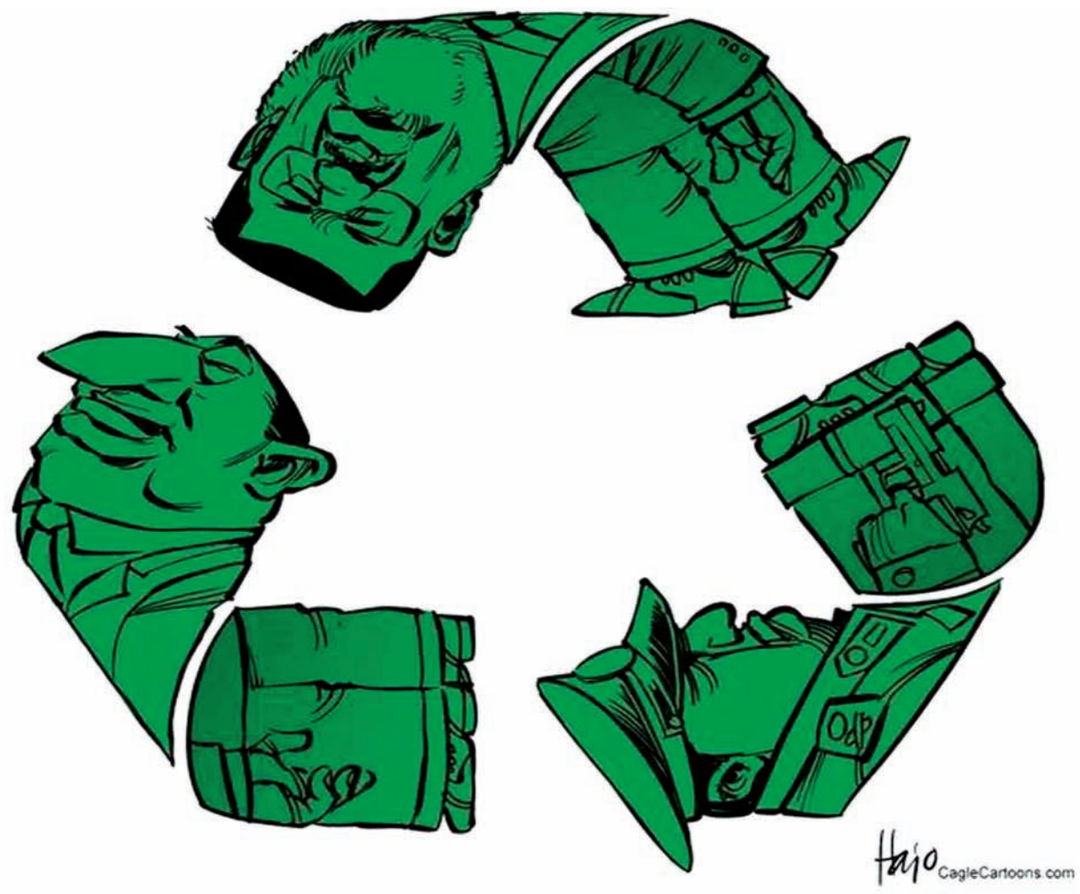

ثمة تقارب شديد بين الحرب والثورة، من حيث جذرية الفعل، وحدته، وهدف القضاء على العدو أو تكبيده أكبر قدر ممكن من الخسائر، لإنهائه بالكلية أو لفتح ثغرات في صفوفه في حالة الحرب، أو في جدار بُينة السلطة في حالة الثورة، وذلك للتفاوض أو فرض أمر واقع جديد، ومن ثمّ علاقات جديدة. ومشكلة الثورة المصرية إنها انطلقت في يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011 كحرب اختراق لجدار السلطة. ثم انتقلت من حرب اختراق لحرب تدمير وسحق لها بعد أيام من ذلك التاريخ. في 28 يناير. وبعد نصر صريح على جحافل قوات الداخلية، بدا كل شيء في الأفق ممكناً. إلا أن حقائق الحرب بقدر ما تتطلب الأمل والإرادة بقدر ما تتطلب الأدوات والقدرة والفهم العميق للمواقع ولتشكيلة الجبهة المقاتلة في صفوف الثوار أنفسهم. وكان أول الأوهام يتعلق بالإجماع على القضاء على النظام. ولم يكن واضحاً أي نظام نقصد: هل هو النظام العام من حيث تداخل وتضافر المنظومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن حيث هو أفراد وأبنية وهياكل وممارسات ونمط للسلطة؟ وكان هذا هو الأقرب الى تصور وخيال قطاع واسع من الشباب الثوري. أم كنا نقصد بالنظام مبارك وحفنة من الأفراد، وتعزيز أكثر للديموقراطية النيابية؟ كانت الأزمة تتعلق بخلق خطاب ثوري قادر على فرض إجماع، أو على الأقل أمر واقع يستكمل الحرب الضروس لإنهاء السلطة القديمة كليا، بل لإنهاء المجتمع القديم نفسه. والمقصود بالخطاب مجموعة واضحة من التصورات والممارسات تتضافر لتعيد تشكيل الواقع ومنطقه، بل وكيفية إدراكه في العقول.

ثورة واحدة ومجتمعين

كان ثمة فروق واضحة بين الخيال السياسي والحلم الاجتماعي، بين الأجيال المختلفة والفاعلين المتنوعين والمتناقضين داخل المجتمع والحدث الثوري. ومن اليوم الأول يمكن الحديث بوضوح عن ثورة ومجتمعين. فقد كان هناك مجتمع جديد وُلد، وإلا لما خرجت الثورة من رحم الشباب تحديداً، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ودوافعهم التي قد تكون متقاربة أحياناً ولكنها تتباين في الممارسة والاستهداف. فمثلاً، فزع قسم من شباب 25 يناير من حرق الأقسام (مخافر الشرطة) ولكنه هو الآخر كان ثائرا ضد عنف الشرطة تحديداً. وهنا وقع الثوار في أزمة كبيرة كانت عائقاً دون القدرة على إعلان استمرار «الحرب» بما هي قضاء فعلي على الآخر. ذلك لأن تصورات الفعل ونطاقه كانت في حالة تباين وغياب للإجماع أو للقدرة على فرض هيمنة معينة.

إلا أن التباين الأخطر كان يتعلق بالحلم الاجتماعي والسياسي. فالمجتمع القديم ظل حلمه الرئيسي متمحور حول خطاب مبارك وإن غاب مبارك نفسه: الأمن وضمان استقرار الأوضاع على ما هي عليه. وداخل هذا الحلم، كان الإخوان المسلمون يداعبهم خيال بأن الفرصة حانت ليحلوا محل الحزب الوطني ويرثوا الدولة لصالحهم، مع إبقاء النظام العام على ما هو عليه بعد تدثيره برداء إسلامي. بينما تصور العسكر أمرا شبيها بذلك من خلال صفقة مع الإخوان، وإنشاء ديموقراطية نيابية منزوعة الأنياب. وأما الفلول، فذهبوا لما هو ابعد من ذلك، تصوراً منهم أنهم قادرون على العودة لسدة الحكم من خلال أحمد شفيق.

إنّ رصد وتحليل نتائج انتخابات الرئاسة يشيران لهذا الصراع، حتى لو كان نهج كل من عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي ليس ثورياً بالمعنى العميق. فنسبة ما حاز عليه معاً هما الاثنان من أصوات كانت أعلى مما ناله شفيق ومرسي كل على حدا. وهو ما يشير إلى أن المجتمع القديم ليس أكثر سوى بنسبة ضئيلة. مع الأخذ بالاعتبار أن كلا من أبو الفتوح وصباحي لا يعبران عن الجديد ولكنهما الأقرب له من حيث إمكانية الدفع بأشخاص أقل تورطاً في المستنقع القديم وتمثيلاً له. وكان هذا مصحوباً بعجز شديد لهذا «المجتمع الجديد» عن خلق قيادة تعبر عنه وتمثله، ويكون لها من القوة والقدرة ما يدفع بها في غمار معركة انتخابية ناجحة، وهو ما لم يتوفر مع المرشح اليساري خالد علي. وانتهى الأمر نسبياً بصراع داخلي بين المجتمع القديم نفسه، متمثلاً في شفيق ومرسي في الدورة النهائية. وبعدها مباشرة، تنصل الإخوان من اتفاقية «فرمونت» (الاجتماع الذي جرى في هذا الفندق بمصر الجديدة في 22 حزيران/يونيو 2012، عشية الإعلان عن نتائج الدورة النهائية من انتخابات الرئاسة، بمبادرة من الإخوان المسلمين الذين دعوا الشخصيات العامة وبعض رموز الثورة والفكر في مصر، للاتفاق على دعم مرسي مقابل تعهدات سياسية من الإخوان، وانتهى بوثيقة بهذا المعنى) وهي كانت بمثابة صفقة مع القديم ليعطي فرصة للجديد. وبالطبع آثر الإخوان استكمال الحرب على المجتمع الجديد إلى النهاية، بل وصل الصلف بقادتهم إلى حد وصف «فرمونت» بأنه كان خطأً وابتزازاً.

أوهام تحالف 30 يونيو

واليوم يستبشر الجناح الأول من المجتمع القديم، وتحديداً فلول النظام السابق، بالاجماع الحالي. وهناك رعب وفزع في صفوف الثوار من هذا الإجماع المبني أساساً على دعم شعبي واسع، خاصة أن مصر تشهد صعوداً مذهلاً للنعرة القومية وتسيّدا لمحللي نظام مبارك على أغلب الفضائيات وأبواق الإعلام. ويرى البعض أن المطاف سينتهي بوأد الثورة، ليس فقط الديموقراطية ولكن الحرية ذاتها أيضاً. ولكن هل ثمة حقاً إجماع اليوم وعلى ماذا؟ إن الإجماع الوحيد بين شرائح المجتمع المختلفة، باستثناء الإسلاميين وبعض المتعاطفين معهم، لا يتعدى حدود إطاحة سياسة الإخوان من الحكم. خارج هذا الأمر لا يوجد أي شيء آخر، البتة وقطعياً. فالبعض يظن أننا في مرحلة تأسيس لاستبداد عسكري وأمني جديد يصل إلى استبدال فاشية دينية فاشلة بفاشية عسكرية أمنية. ولنتأمل الوضع في أوساط الشباب الثوري أولاً. فقيادات حركة «تمرد» تدعم بوضوح حركة الجيش و«الداخلية» وكل ما ينتهجه هؤلاء في حربهم على ما يسمى بالإرهاب بالمطلق. ولكنها لم تفصح حتى الآن عما هو أبعد من ذلك. أما الأطراف الأخرى، مثل «6 أبريل»، «شباب جبهة الإنقاذ»، وتكتلات بعض الثوريين في المحافظات المختلفة، فالأمر بالنسبة لهم واضح جداً، إلا أن الوضع مقلق جدا. فهم لا يدعمون الجيش خطوة أبعد من تكاتفه مع الشعب في إزاحة الإخوان ومقاومة العنف الإسلامي. والصفحات والتعليقات الشخصية لهم لا تكف للحظة عن التنكيل بالعنف المفرط الذي يمارسه الجيش و«الداخلية» ضد الإسلاميين. هناك إذا حركة دعم ومقاومة في الوقت نفسه، وليس ثمة تماه بالمطلق. ثم ان أغلب الشباب في المناطق الشعبية (وتحديداً مجموعات الشباب من عابديين وروض الفرج وبولاق) سواء من الذين ناصروا الثورة أو لم يناصروها، لديهم إجماع على عدم القبول بأي شكل من الأشكال بعودة السلوك الأمني القديم من قبل «الداخلية». وهم أيضا لديهم علاقة متباينة جداً مع ما يجري، تقع بين الدعم والمقاومة. فالمناطق نفسها التي أحرقت فيها أقسام الشرطة في «28 يناير» هي المناطق التي تدافع عن تلك الاقسام الآن! هناك اتفاق ضمني بين الأهالي و«الداخلية» يقوم على «سأحميك لتحميني ضد أي هجمات متوقعة من الطرف الإسلامي». وكثيراً ما قام الأهالي منفردين بحماية أنفسهم مما بدا لهم انتهاك لمناطقهم من قبل الإسلاميين، حيث أعربت الشرطة بوضوح عن عدم إمكانيتها على التصدي لهم. وهذه علاقة لا تسمح بالتسلط في حقيقة الأمر، حيث لم يعلُ طرف «الداخلية» على الاهالي والمجموعات الشبابية المنظمة. ودائماً ما كان وجود «الداخلية» في حرب المواقع داخل المدن ضد الإسلاميين مصحوبا بتشارك كبير من الأهالي والبلطجية. وثمة فارق كبير بين استدعاء الشعب بصيغة فاشية للقضاء على فصيل، وبين مشاركة الشعب لعجز الأمن في الردع بشكل منفرد. وهناك حقيقة أخرى وهي أن قوات الأمن في كثير من المواقف وقفت حائلاً دون فتك الأهالي والبلطجية بالإسلاميين! هذا مع وجود الكثير من التنافر المكتوم في اللحظة نفسها، لضرورات المعركة بين الداخلية وقطاعات واسعة من المجتمع. فهناك مقاومة حقيقية لعودة الأمن بشكل باطش في كل من الحيز الاجتماعي اليومي والحيز السياسي العام. ثم لا يوجد تنظيم كبير مثل الحزب الوطني لتقوم الداخلية بالبطش لمصلحته، لأنه لا بد من تنظيم مدني يحتكر فكرة الحديث والنيابة عن الشعب. اما أن تمنع الحديث في المطلق لصالح لا شيء، فهذا يعني الدفع الى انفجار شعبي وسياسي واسع النطاق.

لا تستطيع فكرة الوطن بشكل مجرد أن تلعب هذا الدور القمعي والفاشي إلا بوجود حرب خارجية، بل وتحقيق قدر من الانتصار فيها. فما سمح بقيام السمة الاستبدادية في نظام عبد الناصر لم يكن البطش بالإخوان في 1954، ولكنه كان حرب 1956 والنصر السياسي على ثلاث دول مع تكاتف شعبي ومقاومة مسلحة باسلة وغير مسبوقة في مصر. أضف إلى هذا إعادة توزيع الثروة، وتحقيق مكتسبات اجتماعية واقتصادية جديدة لشرائح اجتماعية واسعة. كان خطاب عبد الناصر قادرا على ملاقاة حلم اجتماعي واسع متمثل في التحرر الوطني والخلاص من الاستعمار. وترافق ذلك كله مع غياب أي وسائل للتمثيل الشعبي عبر أحزاب كان قد تم القضاء عليها، بينما كانت قد تمت السيطرة على الدولة. أما الآن فنحن في عصر أتاح أدوات جديدة للتمثيل والتعبير السياسي خارج المؤسسات والدولة في الوقت نفسه. فعلى مدار ثلاث سنوات، لم يخفت صوت الثورة وممارستها، بل وجودها، على الرغم من أن الدولة (القديمة) لم تمس، وليس ثمة تنظيم أو حزب جامع يعبر عن تلك الثورة.

الموجة الرابعة ليست نهاية المطاف

هناك وهم كبير بأن تحالف 30 يونيو يريد المضي قدماً في الحرب إلى نهايتها. فالحديث الآن مأخوذ بشدة النعرة الوطنية/القومية. ولكنه في فزعه هذا ينسى أن تشكيلة 30 يونيو لن تمضي كثيراً في الحرب. فالحديث عن الفلول والبورجوازية، أحد أبرز الفاعلين في هذا التحالف، هو حديث عن مصالح اقتصادية في المقام الأول. واستمرار الحرب على هذا المنوال هو انتهاء لتلك الشرائح وتضييق على حركتها، حتى على المستوى الشخصي. والحديث عن حرب خارجية أمر أقرب للجنون. فالحرب خارجياً، لكي تكون جادّة وتستطيع حشد الجموع وراءها، فيجب أن تكون ضد إسرائيل وأميركا. وهذه الشرائح لديها علاقات اقتصادية واسعة، بشكل مباشر أو غير مباشر مع أميركا واسرائيل. ولعل هؤلاء المفزوعين، أو هؤلاء القومجيين الأمنيين ينسون أو يتناسون اتفاقية «الكويز» QIZ مع إسرائيل مثلاً (qualifying Industrial Zones) حيث التزمت مصر بموجب تلك الاتفاقية بأن يكون لإسرائيل حصص من المنتجات المحلية بنسب حدها الادنى 11.7 في المئة، ولمصر بالمقابل حصص في الانتاج الاسرائيلي!). أما بقية أطراف التحالف، سواء منها الثوار أم الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، فالاولى لن تسمح بقمع الحريات باسم الأمن، والثانية لديها مطالب اجتماعية واقتصادية وأخرى تتعلق بالحريات والكرامة على المستوى اليومي، لن تتنازل عنها. ولا تستطيع السلطة رشوة تلك الفئات، لأن هذا يعني إعادة توزيع الثروة، وهو ما لن يسمح به الفلول. وبالتالي لا يمكن لهذا الحلف لا الاستمرار كحلف، ولا المضي قدماً في الحرب حتى نهايتها. ثم أن جهاز الدولة قد يكون عميقا ولكنه مخترق! تلك هي التوازنات القائمة اليوم، في الموجة الرابعة من الثورة وصراعاتها. والعملية الثورية مستمرة إذا.

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

طرق المدينة

حديقة المعري

تنبسط الآن على مثلث من تخوم تبدو منخفضة، لأن شجرها عال، تحتاج ظلال أشجارها لمدائح متأنية إكراماً للخضرة والعصافير، المنهكة والمسترسلة بلغو لغوي تلتصق نهاية تغريداته ببدايتها كسبحة من خرز ملون، وتحتاج كذلك لمدائح للماضي في الثانوية الرابضة أمامها، حين تسلل الوقت بسرعة من نوافذها المفتوحة، وانغلقت المناهج على الموعظة الحسنة، ورتق فتوق سراويل السلطات العليا بإبر الأيديولوجيا وخيوطها ودبابيسها، والتهيؤ المنهجي لما يعقب ذلك، بمشاركة البيروقراطية أطباق حسائها، وفتات أرغفتها ومسروقاتها.

لا سور من حجر صقيل يحجز رؤية عمقها الأخضر. حاجز من وهم حديدي يرتطم بالأفخاذ المستعجلة، فيطلع العابرون بساقهم الأخرى إلى عمقها، يرمون كتبهم، المشدودة بحزام مطاطي ينتهي بقفل معدني، على العشب، ويتمددون كحمالين يصطنعون المشقة. وأمام رصيفها ينتظر المدثرون بخيوط الأملاح الجافة، وبقع الزيوت المعدنية، الحافلات الصغيرة التي تنقلهم إلى ملاذات من طين.

–أخفض صوتك، هي هنا الآن .

وكانت تتقوى على النائبات بصوتها العذب، وتداوي الأوجاع الطارئة بغلي قطائف طازجة من الأعشاب، وتحليها بملاعق السكر.

– هي هنا الآن!

وكان يشير للتحول في الحديقة، أو في هذا المثلث الأخضر، الذي بات مسكوناً، بتلاصق وجل لقبور مفردة، ترتفع شواهدها، وتتقبب سطوحها بتراب لزج، بأثر رشق المياه المتواصل على بذور قليلة العمق. يهز من غفا في عمقها أزيز الرصاص المتواصل، والسحج الطويل لجنازير الدبابات، وخبطات الأحذية الرياضية للراكضين بهلع في الاتجاهات المتبقية، للتواري عن أعين القناصين، وبنادقهم الدقيقة الإصابة، السريعة القتل.

– ماتت.

– بجلطة قلبية لا أكثر!

حملها أبناؤها على ظهر «سوزوكي»، ووقفوا حول نعشها، متكئين على سوره الحديدي، محدقين في سماء تربكهم بتحليق مباغت للطائرات، وبعبور ناري للقذائف والصواريخ، وبشوارع تستوقفهم حواجزها المقطّعة بمكعبات من الإسمنت.

–ألم يكن بالإمكان دفنها في المقبرة قرب أبويها، كطلب لإلفة يتوخاها الميت، قبل أن يموت، لاستكمال أحاديث عتيقة، واستفسارات ملحة من الأهل؟

–لا...

– ألا تتوفر حديقة لمنزلكم، لتدفنوها؟

– منزلنا... صار حريقة، ولم يكن فيه حديقة!

لم يكن بكاؤهم، دموعاً من ماء، يترك ملح خيوطه على الوجنات المنفوخة، كقباب منازل القرويين، كان فلزا مصهوراً، يحرق القلب ويكويه، ويحفر الأرض المدودة ذراعها، الرافعة أكمام قميصها كالمتبرعين بالدم.

وطالما أملوا الارتماء على بطنها ليصغوا إلى مسامرات الموتى آخر الليل، وإلى «الصبحيات» العالقة قهوتها على أطراف شفاههم. ترى أكانت الرصاصة ساخنة، أكثر من كوب الشاي؟ أتوقف القلب قبل نداء المؤذن أم بعده؟ هل أوصلت ربطة الخبز إلى أولادك قبل الرصاص؟ ومن أرتج قفل الحديد على بوابة الحياة، ليعود في الصباح ليتأكد من ثباته الثقيل؟

وطالما قالوا بأناة رائقة: أيها المحاربون، ليس هذا منهجا للصيد، أن ترموا عصافير التين، ببنادق حربية ذات فوهتين!! وتركضوا بعدها مع كلابكم الهائجة، لتروا تبعثر ريشها وتفتت عظامها، ومناقيرها وأعشاشها وأشجارها ووجبة إفطارها النباتي،... لتنظروا بعدها بعيونكم الحمراء ولا ترون عصافير مضرجة بدم جوعها، تلك التي كانت قبل هنيهة تقبض بمخالبها الرفيعة على ثمرة تين يانعة، لتأخذ من فمها المشقوق بذور الحلاوة.

الإستسقاء

وفي الأيام القائظة، كانت تقف النساء، أي الأمهات والأخوات والحبيبات، على الشرفات، ليرشقن المتظاهرين بمطر ناعم، يخرج من فوهة خراطيم المياه. حينها كان الشبان يمضون إلى التظاهر بفرح، كأنهم ذاهبون إلى عرس، يهدر بطبوله وارتفاع مزاميره وأناشيده. وكانوا لفرط براءتهم، مقتنعين أن السلطة ستتهاوى طاولاتها وكراسيها ونجومها وسراويلها، بالصوت الجميل والغناء العذب، كما كانت تتهاوى قطعة الجبنة من فم الغراب، لتتلقف بكفين مضمومتين على هيئة دورق.

ويتحدثون في استراحاتهم المنزوية، عن ترابها الزعفران والحناء... بغاية تعفير وجوههم بأصبغته وشماً أبدياً، وليرفعوه إلى علياء القداسة، ويركضوا فوقه خفافاً، كطيور الدُرّج، كنسمة خارجة لتوها من فم الملائكة، المتقمصين لحم الأطفال الوردي وثيابهم البيضاء.

ويبقى على الدوام، من يبث في صدورهم ريح الشجاعة ليرتفع هودج الهتاف إلى الفلك:

– إسمعوا! لقد صارت الشعوب تسقط أنظمتها بستة أيام، وترتاح في اليوم السابع كذلك!

لكن، لم يعد بإمكانهم العودة إلى بيوتهم، المنفتحة على نوافذ وشرفات من حقائق ونداءات حارة، وعاد انتظار الأهل إلى ملمحه الدهري، بعد أن بات أبناؤهم يخطفون من الشوارع أو يقتلون على إسفلتها، وتقطّع هتافاتهم كما أجسادهم بالسواطير.

وتتوقف كل كلمة، لتبقى آهات الحسرات، والعويل المكتوم بالأغطية الصوفية والقطنية، والنوح يحرق الصدور وجذوع أشجار الحياة وأغصانها وبراعمها وزهورها... وتتوقف كذلك حروف الحلق، وغُنّةُ الهمس، والإشارات والإيماءات وحركة الحواجب ورفيف الرموش.

هيهات أن تروا بعد ذلك، أيها الشبان المقبلون على الحياة، كإقبالكم على خابية مياه باردة، شارعاً بلا أكياس رمل، زاوية بلا مسلحين. هيهات أن تروا ابتسامة على وجه إمرأة، منازل بلا أنقاض. هيهات أن تلموا أرواحكم التي تبعثرت.

أطفال يموتون بنشوق التوابل

كنّ يدّخرن من مصروف البيت نقوداً معدنية، يخبئنها في أعماق ألبستهن الداخلية بإلصاقها الأليف باللحم الدافئ، ليشترين لأولادهن جوارب وبناطيل وقمصان وقوارير عطور وربطات عنق على هيئة فراشات، ويصعدن بعدها إلى أعالي الأبراج، ليهتفن بفخر: انظروا إلى أولئك الأنيقين النظيفين، المسبلة شعورهم، المتضوعة طيوبهم، أولادنا!! أنظروا جيداً بعيون محايدة، وبتخفيف للبلاغة، لأولئك الماضين بكتبهم المدرسية ودفاترهم وحقائبهم، إلى حيث تتأبطون كتب العلوم كما يتأبط العريس عروسه... واصغوا إليهم، حين يضعون حقائبهم الجلدية الثقيلة بين سيقانهم النحيلة، عاقدين أكفهم خلف ظهورهم، كرجال يتحدون الريح ويمزقونها، وهم يتهيئون لتلاوة النشيد الكبير.

ولن تتاح الفرصة للأولاد العابرين إلى الضفة الأخرى من الحلم ليقولوا بدورهم، وهم يشيرون لأهلهم: إنها أمي، إنه أبي... كانوا يستعجلون أقدارهم إلى انسكاب غيوم يصنعها النطاسيون والكيميائيون، محمولة تحت جناحي كائنات حديد طائر...

وكانوا لفرط طيبتهم، يخالون الكائن المعدني الطائر سيرميهم بالخبز والبيض المسلوق والأدوية، ليسعفهم من حصار الجوع والأوبئة. وكأن سيفاً هوى، ففلق البطيخ والتفاح والأجاص والمشمش... والتاريخ إلى فلقتين، ما قبل الموت برائحة التوابل وما بعده!! لا يكاد يصرخ واحدهم: ما هذه الرائحة يا ماما؟ حتى يهوي مختلجاً كفرخ من السمك الشبوط، منتزع من مياهه الفرات.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

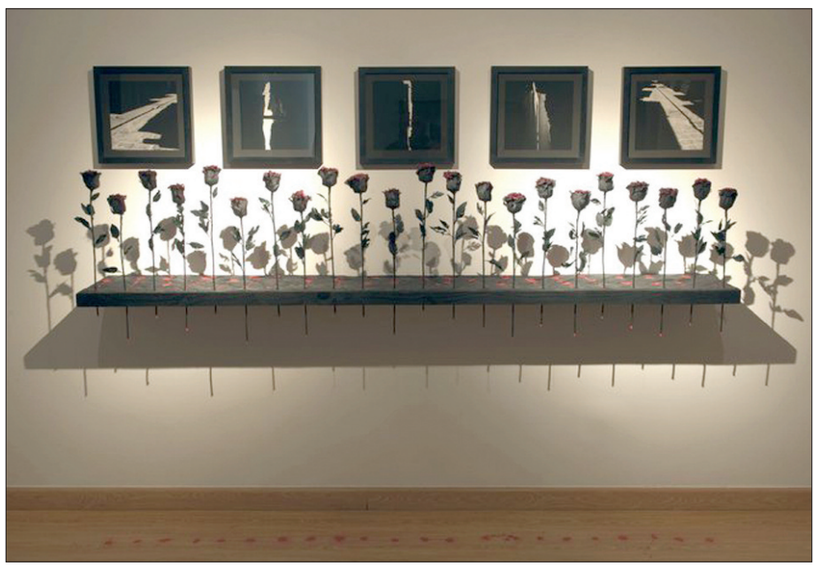

(من صفحة «الفن والحرية» على الفايسبوك)

كف عفريت

كثيراً ما تبقى بعض التعابير الدارجة مبهمة مجردة، تقال أو تكتب من دون أن تتجاوز غايات التفنن بالأسلوب... الى أن يحدث ما يجسدها. فمنطقتنا اليوم على «كف عفريت»، وهو ما يدرك الجميع معناه الخطير بلا حاجة لمزيد من شرح. والعفريت يتنطط ويتأرجح في كل الاتجاهات. هناك التداعيات التي لا يمكن حسابها مسبقاً لقرار توجيه ضربة عسكرية غربية الى السلطة في سوريا: يقال فيها إنها لن تكون قاضية، بل من النوع الذي يستدعي تعقل من يتلقاها. ويصل الخبثاء الى حد افتراض انها شرط لازم لفتح طريق «جنيف 2»، وان ذلك هو السر خلف الهدوء الروسي حيال احتمال وقوعها الوشيك. ولكن مَن يمكنه حقاً قياس اتجاهات تطور الموقف على الارض؟ وهل ظن الاميركان، حين ذهبوا لاحتلال العراق، أن عمليتهم ستكون مكلفة لهم (دعك من كلفتها على العراقيين، فهذا لا يهم!) بقدر ما ظهر، حتى انها كانت أحد العوامل الاساسية في إتاحة وصول باراك أوباما الى رئاسة الولايات المتحدة، ليس فحسب لينسحب معلنا عن هزيمة لم يكن هو أبوها (مما سهّل المهمة)، بل ليستعيد المظاهر السوية (هذه على الاقل) للبلد الذي يوصف بالقوة العظمى الاولى في العالم، والذي نخره الفساد والاعتباط والكذب، كما كشفت عنها تلك الحرب ووقائع عشر سنوات من الاحتلال. لا تجوز مقارنة سوريا بالعراق لألف سبب، ومنها على هذا الصعيد، لأن تدمير العراق تطلب خطة طويلة المدى وحروبا متكررة وحصارا مديدا... بينما تكفلت السلطة السورية بتدمير البلد بنفسها. ليس الحجر فحسب، بل النسيج الاجتماعي وعلاقاته أيضاً. والحال تلك، فما هي ارتدادات الضربة العسكرية الغربية عليها وعلى المنطقة.

كف العفريت أيضا يتجسد في شهية القتل لدى القاعدة، وهي بلا حدود، منفلتة حتى من معايير الخمير الحمر في كمبوديا مثلا (الذين اعتُبرت ارتكاباتهم في حينه جنونا خالصا)، وهم اليوم يتصدرون حملة «العين بالعين» ويتوعدون بـ«إحراق القرى العلوية» رداً على مجزرة الكيماوي في الغوطتين الاسبوع الفائت. وهكذا يتراسل هؤلاء مع السلطة السورية، واحد يجيب الآخر، بينما يموت الناس، ويسحق البلد، ويشرّع أمام عبث الغرب وحماقته.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

عشرون ألفاً هو عدد السوريين الذين بُترت أطرافهم منذ 2011 بشكل أساسي بسبب القنابل العنقودية والألغام والصواريخ والقذائف. ويشير الأطباء إلى أن ثمن الأطراف الاصطناعية مكلف، وخاصة الأنواع الجيدة منها، ولذلك يلجأ المصابون في حالات كثيرة إلى تركيب أطراف أرخص من دون ركب متحركة.

العراق: حرب مفتوحة بين المرجعية الشيعية والسياسيين

في الوقت الذي أخذ فيه «الوعّاظ» الشيعة في العراق التمدد أكثر من خلال شاشات التلفزيون والإذاعة، تقوم الأحزاب الإسلامية بخلق فجوة كبيرة بينها وبين المرجعية الدينية العليا للشيعة في النجف.

وبدت المرجعية، التي كانت داعمة في ثلاثة انتخابات برلمانية للأحزاب الشيعية. حيث حثّت لأكثر من مرّة الشيعة على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، والتصويت لأحزاب الطائفة. بدت متراجعة عن دعمها للأحزاب نفسها، لا سيما حزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي.

حرب التصريحات

في كل يوم جمعة، يقوم أحمد الصافي، الأمين العام للعتبة العباسية، وأحد رجال الدين المقربين من المرجع السيستاني، بتوجيه اللوم للسياسيين بسبب الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية، فضلاً عن توبيخهم لجهة تعطّلهم بحل ملف الكهرباء والخدمات، الأمر الذي ألّب الشارع الشيعي، الذي كان راضياً قبيل مدة قليلة عن «عطاءات الحكومة» والأحزاب الشيعية الحاكمة. وبعد أن كانت المرجعية تسرّب «مهدئات» للصمت على الحكومة، كونها شيعية، بدت هي حاملة لواء مهاجمتها، وبدا السيد علي السيستاني غير راض عن جميع الساسة، حتى بلغ الأمر بأن يرفض لقاء المالكي لأكثر من مرة، وجعل من سفير بعثة الأمم المتحدة إلى العراق مارتن كوبلر وسيطاً بينه وبين السياسيين.

لكن الذي أثار السياسيين هو خطاب الصافي الذي دعا فيه بحزم إلى تخلي البرلمانيين عن مرتباتهم التقاعدية، الأمر الذي أزعج نوابا شيعة، وأشعل فتيل حرب التصريحات والتصريحات المضادة التي اندلعت في الايام الأخيرة بشكل مستغرب. بدأت حرب التصريحات على لسان النائب عن التحالف الوطني عزت الشابندر، المقرب من المالكي، الذي اتهم المرجعية الدينية «بمحاولة انتزاع موقع الولاية عن الدولة من خلال استقطاب مشاعر الناس»، وقال إن «الصافي يعرّض موقع المرجعية ومؤسساتها للتساؤل بسبب مغالاته وتعميمه والاستخفاف بكرامة ووطنية السياسيين والنواب»، وخاطبه قائلا: «من يحاسبك على أدائك ومكتسباتك وامتيازاتك بسبب موقعك؟».

وهاجم التيار الصدري الشابندر ووصفه بـ«السكير» بعد تصريحاته. والتيار هو من دفع بسكان مدينة الصدر إلى شتم السيستاني ودفع شعراء شعبيين إبان الاحتلال الأميركي إلى هجائه، حيث طالبه بفتوى إعلان وجوب الجهاد على المحتل، إلا أنه لم يعر أهمية للأمر، كما أن السيستاني – وفق الصدريين – تنصّل من حماية دماء الشيعة أثناء معركة جيش المهدي مع قوات الاحتلال الأميركي في محافظة النجف عام 2005، حين ذهب في رحلة علاج إلى بريطانيا. لكن دفاع التيار هنا عن السيستاني يعني – من بين ما يعنيه – البحث عن أرضية جديدة لكسب قاعدة جماهيرية أكبر، تمتد إلى المتعاطفين مع السيستاني من اتباع المالكي، اي زيادة عدد الأصوات في صناديق الاقتراع، وسحب البساط من تحت ائتلاف المالكي الذي يقف على أرضية هشّة.

المالكي... اعتذار مبطن

وتصريح الشابندر ذاك دفع المالكي إلى تقديم اعتذار إلى المرجعية، قائلاً إن رأي الرجل لا يمثل «دولة القانون». وعلى الرغم من عدم قبول المالكي – ظاهرياً – بما قاله الشابندر، إلا أن تلك التصريحات مهّدت لخطته التي يود اتباعها في الانتخابات المقبلة، حيث أكد انفتاح ائتلافه على شخصيات من كل الايديولوجيات، العلمانية والدينية، أثناء حوار جمعه بمثقفين وخبراء في شهر رمضان، ما فسّر على أنه تخلٍ عن تقاليد حزب الدعوة الملتزم.

لكن الغريبَ في كل هذا، أن تصريحاً مثل تصريح الشابندر كان لن يمر مرور الكرام من دون أن تنطلق تظاهرات مؤيدة للسيستاني ومطالبة في الوقت نفسه برفع الحصانة عن النائب. فهل يعني ذلك تراجعا في نفوذ المرجعية في الشارع العراقي؟ يعتد اصحاب هذا الرأي بضعف المشاركة في الانتخابات المحلية التي جرت في 20 نيسان/أبريل من هذا العام، التي دعا فيها أئمة مساجد إلى المشاركة بقوّة في التصويت، دون ان تجد هذه الدعوات آذاناً صاغية.

ليس الشيعة وحدهم

ولا يقتصر أمر مهاجمة المرجعية على النواب الشيعة فقط، إذ انتقد النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي في 5 آب/اغسطس المرجعية قائلا ان «المرجعية هي شيعية دينية، ولا يليق بها ان تتدخل في تفاصيل الشؤون السياسية للدولة، وعليها أن تحتفظ بالخطوط العامة، وهذا أمر غير مقبول، ونحن لسنا دولة دينية»، موضحاً ان «المرجعية تأمر ومجلس النواب ينفذ، نحن دولة مدنية ومجلس النواب هو من يقرر. هنالك أحزاب سياسية لا تقبل بهذا الشيء، سواء ما يتعلق برواتب التقاعد أو بأمور ومواضيع اخرى».

وفي الوقت الذي لم يصدر عن القيادات الشيعية والاستاذ في الحوزة العلمية، إلى القول رداً على تصريحات النائبين الشابندر والاتروشي،انه «لم يكن بمقدور أكبرهم الوصول إليها (الحكومة) لولا دعم المرجعية»، مضيفا أن «المرجعية الدينية بإمكانها بكلمة واحدة أن تسقط هؤلاء السياسيين وعمليتهم السياسية التي أنتجت دستوراً فاشلاً، ولعل أهم ما سيسقط مع الدستور هو الفيدرالية التي يتمتع بها الأتروشي اليوم والتي جعلته يأخذ أكثر من حقه».

كما انبرى ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي في 9 آب/أغسطس للدفاع عن المرجعية بالقول إن «منهج المرجعية الدينية العليا المتمثلة بالسيد السيستاني، في تحركاتها وبيان مواقفها وما يطرح في خطب الجمعة من نقد بنّاء ومطالبات، يخص المواطنين انطلاقا من موقع رصيدها الجماهيري والشعبي، لا من موقعها الديني»، موضحاً «حينما ترى المرجعية العليا استشراء الفساد المالي والاداري والفرق الفاحش في الرواتب والبطالة المتفشية والنقص الكبير في الخدمات والوضع الامني المتدهور، ولا ترى حلولا تلوح في الافق القريب لكل تلك المشاكل، فلا بد أن تتحدث المرجعية العليا وتنتقد وتعبر عن آراء الناس مهما كان الثمن، لانها أمانة إلهية».

وهذه هي المرة الاولى التي تنتقد فيها المرجعية الدينية علنا العملية السياسية وتصف الدستور بالفاشل وتهدد بإسقاط الفيدرالية، بعد ان كانت قد صمتت في ما مضى عن ادعاءات كتل سياسية بدعم المرجعية لها عبر وضع صور بعض مراجع الدين الشيعة على لافتات حملاتهم الانتخابية، لا سيما صورة المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني. كما يبين الموقف الثاني للشيخ الكربلائي دخول المرجعية على خطّ اللعبة السياسية بشكل واضح، حيث يصعّد أحد أفرادها، فيما يحاول آخر تهدئة الأمور وإعادتها إلى نصابها.

وللسنة مواقفهم

إلا أن التطور الأخطر في حرب المرجعية والسياسيين هو تسريب فيلم يصور لقاء بين المرجع الشيعي بشير النجيفي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي (وهو سني من الموصل) في مقر إقامة المرجع عام 2011، وعرْضه من على الفضائيات، حيث طالب المرجع النجفي بإلغاء مرتبات تقاعد البرلمانيين، وهو المطلب الذي تتبناه الآن شرائح واسعة من الشعب العراقي، والذي انضمت للمطالبة به كتل واحزاب وشخصيات مشاركة في العملية السياسية، ومنهم نواب في البرلمان ووزراء في الحكومة. ويعرض الفيلم وعداً لأسامة النجيفي بعرض طلب المرجع النجيفي ومناقشته في البرلمان. إلا ان رئيس البرلمان العراقي لم يفِ بوعده بالرغم من مرور عامين على ذلك اللقاء، مما يعني أن أقطاب العملية السياسية لا يولون أهمية لمطالب وفتاوى المرجعيات الدينية، الّا عندما يتعلق الأمر بمصالحهم الخاصة.

انفراط العقد

حرب التصريحات بين المرجعية الدينية الشيعية والسياسيين في العراق كشفت عن نأي بالنفس في الشارع العراقي. فالعراقيون الشيعة الذين وجدوا في المرجعية ملاذاً ضامناً في دنياهم، وكانوا ليدافعوا عنها بالسيوف إبان الغليان الطائفي في العراق أعوام 2006 و2007، باتوا غير مبالين كثيراً بالحرب الطاحنة التي تدور بينها وبين السياسيين الذين حاولت المرجعية عدم التورط معهم، خاصة حين ناهضت حزب «الدعوة» منذ الستينيات، وأمرت محمد باقر الصدر بالامتناع من التنظير له، وسحب المرجع الأعلى آنذاك، السيد محسن الحكيم، وَلَدَيْهِ من تنظيم الحزب، لأنه «سيضر بمصالح الشيعة»، بمقابل دعمها لتأسيس تنظيم الإخوان المسلمين في العراق. كل هذا يخلق لعبة سياسية جديدة، يكون في وسطها المجتمع الشيعي، الذي تسعى المرجعية الى جرّه إليها – وهي الأقرب اليه – طالما أن ما يبدو من سياسات الأحزاب العراقية إبان كل انتخابات، هو درجة الصخرة الطائفية إلى المدن المكتظة بالخراب والبؤس.

عمر الجفّال
كاتب صحافي من العراق

(علي الفهداوي ـ العراق)

مبارك والإقامة الجبرية: مخالفة القانون في ظلّ الطوارئ

احتلّ خبر إخلاء سبيل الرئيس المصري السابق حسني مبارك، وفرض الإقامة الجبرية بحقّه من قبل رئيس الوزراء، بصفته نائب الحاكم العسكري، صدارة الأحداث المصرية، لدلالته السياسية، وبسبب التفسير الذي لاقاه لدى البعض مِن أنه شبه تبرئة لرأس النظام السابق ولعهده. في هذا المقال، يفنّد الأستاذ في جامعة الاسكندرية، الدكتور فتوح الشاذلي، هذا القرار القضائي ـ السياسي من أوجهه القانونية البحتة، ليخلص إلى اعتباره مخالفاً لحالة الطوارئ التي تعيش مصر في ظلها منذ 14 آب/أغسطس الجاري، على ضوء قرار المحكمة الدستورية العليا في الثاني من حزيران/يونيو 2013 بعدم دستورية تخويل رئيس الجمهورية اتخاذ إجراءات القيود على الحرية والإقامة والتنقل. مخالفة يرى فيها الشاذلي خطورة، لا على المعني بالحكم (أي مبارك)، بل على فكرة سيادة القانون نفسها، وعلى نظرية مساواة المواطنين في انطباق الأحكام القانونية عليهم.

في البداية، يوضح كاتب الدراسة لموقع «المفكرة القانونية»، أنّ الإقامة الجبرية هي تدبير من تدابير الأمن التي يقررها قانون الطوارئ لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ. وبناء على ذلك، تكون الإقامة الجبرية المفروضة على مبارك، من قبيل تدابير الأمن التي تخولها حالة الطوارئ السارية في مصر منذ 14 آب/أغسطس الجاري وحتى 13 أيلول/سبتمبر 2013، ما لم يتقرر إنهاؤها قبل هذا التاريخ إذا زال موجب فرضها. وهنا يطرح الشاذلي التساؤل عن ضوابط فرض الإقامة الجبرية، وعن صاحب الحق بفرضها. ويشير في هذا السياق إلى أن فرض الإقامة الجبرية من اختصاص رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه في اختصاصاته المنصوص عليها في قانون الطوارئ كلها أو بعضها. ويذكّر بأن الرئيس الموقت عدلي منصور قرّر في 22 تموز/يوليو 2013 تفويض رئيس مجلس الوزراء «بعض» اختصاصاته المنصوص عليها في قانون الطوارئ، لافتاً إلى أن الاختصاص بفرض قيود على حرية وحقوق الأشخاص في الإقامة والتنقل والمرور في أماكن وأوقات معينة ليس من بين الاختصاصات الواردة في التفويض. بالتالي، فإنّ قرار رئيس الوزراء فرض الإقامة الجبرية على مبارك يشكل مخالفة صريحة لقانون الطوارئ، وللمعني به أن يتظلم منه وأن يطعن فيه أمام القضاء الاداري.

وينتقل الشاذلي إلى موضوع مدّة حالة الإقامة الجبرية التي يجب أن تتقيد بمدة حالة الطوارئ، وأن تنقضي مع انتهائها ما لم يكن قرار فرضها قد حدّد لها مدة أقل من مدة الطوارئ.

أما عن الحجة التي بررت فيها السلطات قرار فرض الاقامة الجبرية على مبارك، وهي «تهدئة الرأي العام في هذه الظروف الاستثنائية»، فيلفت الشاذلي إلى أن هذه الحجة «قد تعطي إشارة خاطئة مفادها أن الدولة غير قادرة على توفير الحماية الواجبة لمبارك»، علماً أنّ قرار المحكمة بإخلاء سبيل الرئيس الأسبق قضى باسترداده لحريته كاملة من دون قيود، شأنه شأن أي مواطن آخر.

ويختم الشاذلي مطالعته القانونية بالتشديد على أن «فرض الإقامة الجبرية على الرئيس الأسبق مبارك أو على غيره من المسؤولين أو المواطنين العاديين في ظل الطوارئ، من دون تقيد بالضوابط والشروط التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية، هو إجراء غير دستوري ويخالف صحيح القانون».

ولا يفوت الكاتب التنبيه إلى أنّ دراسته تلك قد يُساء تفسيرها من خلال وضعها في خانة الدفاع عن مبارك ورموز حكمه، فيجزم في الخلاصة بأن «ذلك لا يعني دفاعاً عن الرئيس الأسبق أو انحيازاً له أو لغيره، لكنه دفاع عن الحق والعدل وانحياز للدستور ولسيادة القانون الذي يحمينا جميعاً».

** (مواضيع أخرى عديدة ومهمة على موقع المفكرة القانونية هذا الأسبوع، منها: ـ اللجوء إلى القوة في فض التجمعات غير السلمية، ـ حقوق العمالة المهاجرة، ـ المناطق الصناعية المؤهلة المنشأة لتعزيز التعاون بين الأردن واسرائيل: جدوى اقتصادية معدومة وأماكن لانتهاك حقوق العمالة المهاجرة...)

عن المفكرة القانونية
26 آب/أغسطس 2013
http://www.legal-agenda.com

مواقع
شريكة/صديقة

The Niles

«النيلان»: نظرة محلية من السودانَين بنكهة ألمانية

وُلد موقع «النيلان» قبل عامين من إبصار دولة جنوب السودان النور في تموز/يوليو 2011. أغلب الظنّ أنّ القيّمين على المشروع الإعلامي في «مؤسسة الإعلام عبر التعاون وفي التحول» (MICT)، والممَوَّل من مكتب وزارة الخارجية الألمانية، كانوا يستعدّون من خلال مشروعهم، لولادة الدولة الجديدة، فأرادوا القيام بخطوة استباقية من خلال تهيئة طاقم إعلامي سوداني وجنوب سوداني قادر على ممارسة مهنته في البلدين اللذين يعاني قطاع الإعلام فيهما من ظروف كارثية، كما هي حال معظم القطاعات الأخرى.

والهدف لا يخفيه الموقع الذي «يقدم التدريب العملي والمتواصل الضروري لمساعدة الصحافيين والدفع بمهاراتهم للأمام، حتى يتمكنوا من إيصال القصص والأحداث التي ترسم حياة الشعبين»، ولكي «تتمكن كل من الدولتين من كتابة تاريخها الذي تتم صياغته حالياً».

أسرة تحرير الموقع مؤلفة من حوالي خمسين صحافياً من السودان وجنوب السودان، ينشرون تقاريرهم المكتوبة على موقعهم الالكتروني، وعبر وسائل الاعلام المحلية في البلدين، فضلاً عن بثّ تقاريرهم الصوتية عبر المحطات الإذاعية المحلية. لذلك، أبرمت المؤسسة التي تدير الموقع اتفاقات مع 21 صحيفة وإذاعة في السودانيْن، لكي تضمن أوسع دائرة ممكنة لنشر منتوج صحافييها.

تصميم الموقع شبابي يعرض مواده باللغتين العربية والانكليزية، وقد صدر حتى اليوم نسختان مطبوعتان من مجلة تحمل الاسم نفسه للموقع، باللغتين أيضاً (متوفرتان بنسخة «بي دي أف» على الموقع). لقد تمكّن «النيلان» من إيلاء المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأولوية على حساب حروب البلدين والملفات الشائكة العالقة بينهما. يقرأ زائر «النيليْن» مقالات متفاوتة المستوى (من حيث جودة المضمون واللغة) حول ختان الإناث، وأطفال الشوارع، وأزمة التعليم في الدولة الوليدة حديثاً، ورداءة القطاع الصحي، وانتشار الأسلحة الفردية في أيدي المواطنين والكارثة الانسانية المستمرة في دارفور... أما في العناوين السياسية الساخنة (خلافات الحدود والنفط ودعم الحركات المسلحة في البلدين...)، فيحاول الموقع البقاء على الحياد بقدر الإمكان، ربما كنوع من المنهج الذي يفرضه الممول، وللحفاظ على حدّ أدنى من اللحمة بين أفراد أسرة التحرير، أو للسببين معاً. وكون الموقع يعكس رؤية سودانية ـ جنوب سودانية محليتين، فإنّ الزائر غير السوداني سيكتشف عدداً كبيراً من المواضيع التي لم تكن لديه فكرة عنها، وذلك على جميع الصعد، كون الإعلام المهيمن، العربي منه والعالمي لا يهتمّ عموماً سوى بالعناوين النفطية أو الدموية أو «السياسية الكبرى» المتصلة بهذه البقعة الجغرافية التي كانت تُعرف بـ«القارّة السودانية»، إذ تساوي مساحتها أوروبا الغربية بأكملها، وتختزن أراضيها ثروات طبيعية هائلة.

http://www.theniles.org/

فكرة

أمور «جيّدة» في سوريا!

أمام حجم المأساة السورية، تصبح الأحاديث عن «أشياء جيدة» تحصل هناك، من الأمور المثيرة للخجل لصاحبها. وتشتد الحيرة كلما جرى تكبير الحجم، المتعاظم أصلاً، للمجموعات الاسلامية المسلحة التي يتم وضعها كيفما اتُّفق في خانة تنظيم القاعدة وأخواته. معلوم الدور الرئيسي للنظام السوري في انتشار هذه المجموعات التي تعمل وفق معادلة أكثر قدر ممكن من القتل، مما يصل الى حدّ إلحاق الاضطراب بغاياتها السياسية. وهي باتت موجودة بالفعل، وبقوة، وهذا هو المهمّ. لكن المجدي هو إعطاء ردّة فعل شعبية سورية حيالها، حقها، رافضة لـ«داعش» (الدولة الاسلامية في العراق والشام) و«النصرة» والآخرين. الظاهرة تسير منذ أكثر من عام بوتيرة تصاعدية، حتى في أكثر الأماكن خضوعاً لسيطرة هؤلاء الوافدين من مرحلة قبل التاريخ، أو من أمراضه. فالرقّة، أفقر المحافظات السورية تاريخياً، وهي المدينة الكبيرة الوحيدة المنفلتة من سلطة النظام، وريف حلب، وريف إدلب، هي ساحات لتظاهرات يومية ضدّ «المحاكم الشرعية» المستبدّة بأمور الناس هناك، وبل وساحات لمعارك عسكرية بين فصائل من «الجيش الحرّ» ومقاتلي الأقنعة السوداء. ومَن يكترث بمتابعة المواضيع السورية الحياتية اليومية، سيجد كمّاً كبيراً من التقارير والأخبار والتفاصيل حول رفض شعبي عام لهذه النسخة القاتمة من الاسلام. رفْض سبق وعبّر عنه أهالي ريف إدلب في مقولة شديدة الرمزية: «لا يمكنكم بيع المياه في حارة السقّايين»، وذلك للإشارة إلى أنّ لبلاد الشام نسخة متجذّرة جداً من الاسلام، بحيث لا يحتاج أهلها لمَن «ينوّرهم» بفتاوى أهل الكهف في طرازهم الجديد. أكثر من ذلك، فإنّ معسكرات كثيرة للتكفيريين جرى التفاوض معهم على إنشائها عند أطراف بلدات وقرى ريف إدلب، لمنع اختلاط السكان بهم.

رفض شعبي تنتج عنه مفاعيل من نوع أنّ العدد الأكبر من قيادات ومقاتلي هذه المجموعات هم اليوم من غير السوريين، حتى باعتراف الإعلام الغربي المساهم بقوة في تكبير حجم هذه الكائنات، وهو ما يُستدلّ عليه من أسماء أبو عمر الشيشاني، وأبو عمر الكويتي... ظاهرة تُترجِم واقع عدم اندماج المجتمع السوري بهذه التنظيمات، وعجز هذه الأخيرة عن التغلغل بدورها في صلب تكويناته. في هذا السياق أيضاً، ليس تفصيلاً وعي كثر ممّن لا يزالون صامدين في سوريا، بأنّ إسقاط النظام ليس هدفاً بذاته، بل شرط ضروري لحياة أفضل للسوريين، وهو ما يستحيل حصوله في ظلّ حكم هذه المجموعات الغريبة عن نسيج المجتمع السوري وذاكرته.

أرنست خوري

العربي السفير

قضية

44 هو عدد الأطباء النفسيين في اليمن، بمعدل طبيب واحد لكل 500 ألف شخص، وسرير واحد لكل 200 ألف شخص. وكشفت دراسة نفذها فريق من الباحثين برئاسة الدكتورة بلقيس جباري شملت 5 محافظات يمنية، أنّ مادة الطب النفسي في جامعة صنعاء لا تُعَدّ من مواد النجاح والرسوب.

التعليم قضية

التعليم في اليمن: حقل طوارئ غير معلن

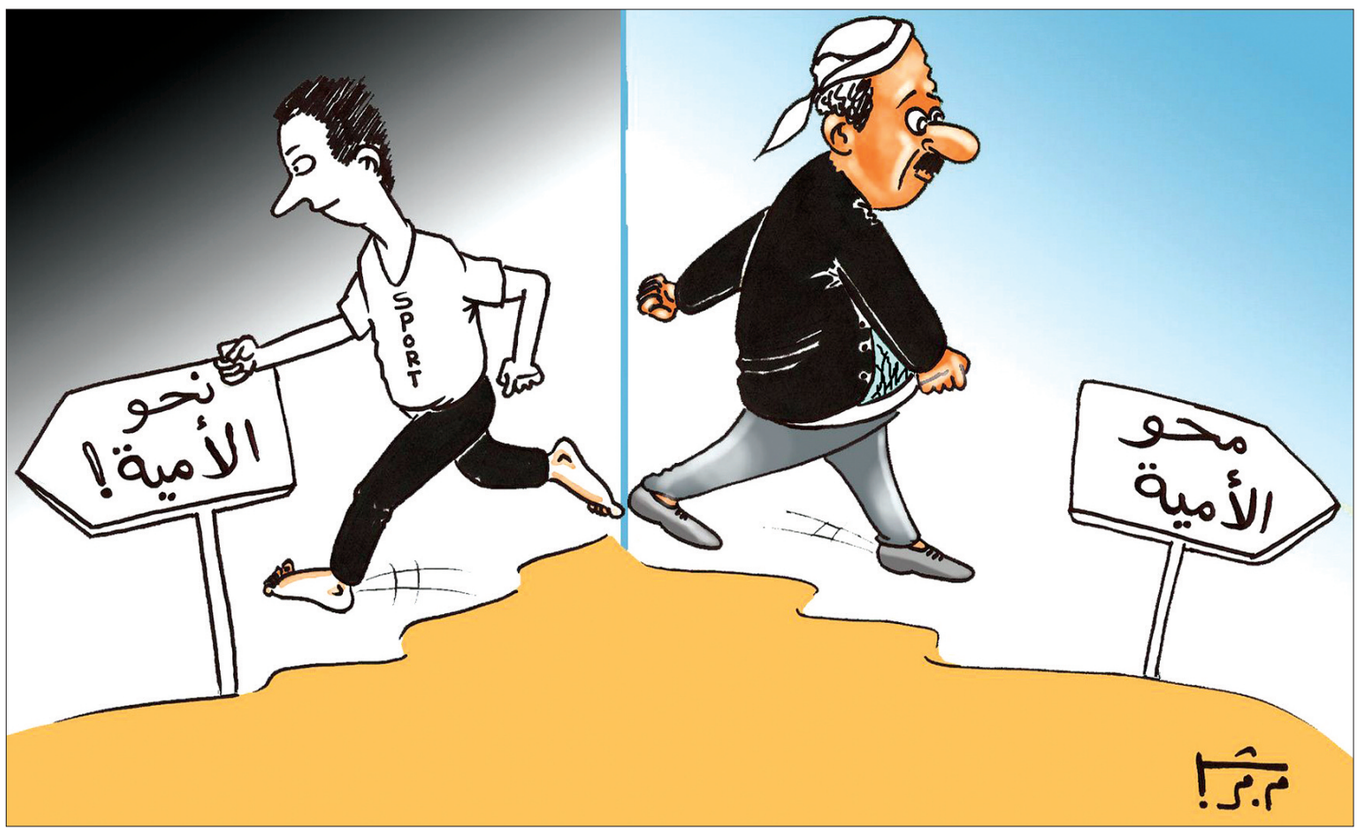

محمد غبسي - اليمن

70 في المئة من سكان اليمن (25 مليون تقريبا) تحت سن 25 عاما. أكثر من 6 ملايين منهم في سن التعليم الأساسي (بين 6 – 14 عاما)، قرابة 2 مليون طفل منهم خارج قاعات التعليم.

ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم العام إلى 85 في المئة تقريبا، لكن تقارير اليونسكو حول «التعليم للجميع» تقول إن اليمن لن تحقق أهداف الألفية في مجال التعليم التي تنتهي فترتها بعد عامين (2015) بل يتطلب الامر الصبر حتى عام 2025.

تبلغ نسبة الأمية القرائية حوالي 70 في المئة في الأرياف، وتصل في المدن إلى 38 في المئة، ويشكل سكان الريف 71 في المئة من مجمل السكان. كما تصل نسبة سوء التغذية عند الأطفال إلى 32 في المئة، ويقع 42 في المئة من السكان تحت خط الفقر، الذي يمثل واحدة من أسباب ضعف الالتحاق بالتعليم. كما يؤدي الزواج المبكر إلى تسرب الفتيات من التعليم، فنسبة الفتيات اللواتي يتزوجن تحت سن 15 عاما تبلغ 52 في المئة من المتزوجات.

مظاهر القصور

في العام 2007، شارك مجموعة من تلاميذ الصف الرابع للتعليم الأساسي من اليمن في اختبارات المرجعية الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، لكن 93 في المئة من المشاركين لم يصلوا حتى إلى نقطة «منخفض الأداء» في مؤشرات الاختبار الدولي. وكان واحدا من أسباب ذلك عدم مقدرتهم على قراءة أسئلة الاختبار. وعلى اعتبار أن المشاركين تم اختيارهم من التلاميذ المتميزين، فإن الصورة أكثر قتامة عند زملائهم من مستويات التحصيل الأدنى. وينسحب تلقائيا هذا المستوى المنخفض بشكل مخيف على مراحل التعليم الأعلى، سواء منها الثانوي أو الجامعي أو التعليم الفني. وهذه أولى ملامح نظام التعليم القائم في اليمن. ولكن الكارثة تبقى بعيدة عن إثارة اهتمام النخب السياسية.

وقد أشار تقرير أصدره البنك الدولي عن التعليم في اليمن عام 2010 إلى أن هناك افتقارا خطيرا إلى توافر موارد ومرافق أخرى للتعليم، فأقل من 10 في المئة من مدارس اليمن يوجد بها مكتبات، أغلبها غير مفعّلة. وفي التعليم الجامعي، تبلغ نسبة أجهزة الحاسوب إلى عدد الطلاب فقط واحد الى أربعمئة، أي أن لكل 400 طالب جهاز حاسوب واحدا!

وعلى ذلك يخفضون الميزانية!

بالتزامن، انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام للدولة من 21 في المئة عام 2002، إلى 14 في المئة فقط في 2007. ومع هذا كله، تغيب معايير قياس مستوى التحصيل العلمي للطلاب، كما تغيب معايير قياس أداء المعلمين.

لهذا بلغت معدلات البطالة في أوساط خريجي الجامعات من الشباب 54 في المئة، ونسبتها في أوساط الشباب بشكل عام 35 في المئة، أي أن البطالة في أوساط المتعلمين أكبر منها في أوساط غير المتعلمين، أو الأقل تعليما.

المعلّمون

أما واقع توزيع المعلّمين ومستوى مؤهلاتهم فهو أشد بؤسا. فتلاميذ الصفوف الأولى، القاعدة التعليمية لجميع المراحل اللاحقة، والتي توكلها الدول المتقدمة للمعلمين الأكثر مهارة، يكلف بها في اليمن المعلمون الأدنى مهارة ومؤهلا، حيث أن 45 في المئة من معلمي الصفوف (1 – 6) لا يحملون حتى الشهادة الثانوية، و18 في المئة منهم بمؤهل ثانوي. وهناك فحسب 13,8 في المئة حاصلون على شهادة جامعية. وما بعد ذلك معلوم، كونه نتيجة تؤكدها المقدمات ولا تحتاج للتفاصيل.

إلى ذلك، فإن هؤلاء المعلمون يغيبون بنسبة 19 في المئة من أيام العام الدراسي، ما يؤكد ضعف وفساد الإدارة والرقابة معا، ليظهر وزير التربية والتعليم الجديد على وسائل الإعلام قبل أشهر ويؤكد وجود 40 الف معلم ومعلمة منقطعين عن العمل، ومستمرين رغم ذلك باستلام رواتبهم. ولم يوضح خطته لحل هذه المشكلة.

تعليم مفوت على كل المستويات

التعليم الفني ليس أفضل حالا. فقرابة 6000 معلم في هذا القطاع لا يمتلكون المهارات اللازمة لتدريب طلابهم، خاصة أن طبيعة التعليم الفني أكثر تجددا بحكم ارتباطها بسوق العمل، ومستجدات وتغيرات العلوم التقنية. وبالتالي فمخرجات هذا النوع من التعليم لا تلبي حتى حاجات سوق العمل المحلية. ويفتقر التعليم الفني للمرونة اللازمة لتدريب العمالة غير الماهرة كونه يكتفي بالتعليم الوظيفي لمرحلة عمرية معينة ولا يتجاوب مع احتياجات 4 ملايين عامل غير ماهر في السوق المحلي.

بدوره، ما زال التعليم العالي يقدم لطلابه ما يمكن اختصاره بتاريخ العلوم، حتى التطبيقية منها لافتقاره للمختبرات العلمية، وكون مناهجه يطغى عليها الجانب النظري. ويقاس مستوى تحصيل طلابه بالحفظ، أو ما يسمى بـ«التعليم البنكي» الذي يكتفي فيه الطالب بتخزين المعلومات وإعادتها كما هي في الاختبار التحريري الذي يحصل بموجبه على الشهادة الجامعية، وهي تدور في فلك آخر خارج تطبيقات الواقع العملي الذي سيخرجون إليه.

البيئة التعليمية

منذ 13 عاما وطلاب التعليم يدرسون منهجا تجريبيا تم إقراره في 2001، يفترض أنه يتميز بالمزاوجة بين الجانب التطبيقي والجانب النظري، وبأنه يغلب نقاش المجموعات والاستنباط للمعلومة. لكن مميزات المنهج على أرض الواقع تحولت إلى معيقات وعامل فشل، حيث أن البيئة التعليمية غير مؤهلة لتطبيق المنهج. فنسبة المعامل والمختبرات في المدارس اليمنية لا تزيد عن نسبة من يأكلون الكافيار في البلد.

في المقابل، فإن نظام التعلم بالنقاش والاستنباط يحتاج إلى أن لا يتجاوز معدل عدد التلاميذ في الصف 32 تلميذاً، وإلى معلم مؤهل وملم بالمنهج. لكن الكثير من صفوف أو فصول المدارس الحكومية، خاصة في المدن، يصل عدد تلاميذها إلى 90 – 100 تلميذ/ تلميذة في الفصل الواحد. وإن وجدت صفوف بمعدلات كثافة أقل، أتى دور المعلم غير الملم بالمنهج، والذي لم يحصل على نسخة من دليل المعلم للمنهج، الذي يطبع فقط للأرشفة كما يبدو. أي أن 50 في المئة من المنهج في الجانب التطبيقي غير مفعل. والنسبة الباقية، النظرية، تخضع لقدرات المعلم.

لا تستطيع الوزارة بالطبع تغيير البيئة التعليمية، فذلك صعب للغاية، ويحتاج لعقود. لكن الأسهل الذي لم تقم به هو تعديل المنهج ليتوافق مع البيئة، بل هي لم تكلف نفسها تعديل الأخطاء العلمية واللغوية للمنهج.

صحيح أن مخرجات التعليم العالي هي امتداد منطقي لمخرجات التعليم العام، ولكنه يضيف على ذلك بَصْمَتَهُ الخاصةَ، الفادحة. فكلية التربية تطلب أدنى معدل ثانوية عامة للملتحق بها، ولا ينافسها إلا كليتي الآداب والزراعة، بينما يفترض بها أن تكون موازية لكليات الطب والهندسة. ومع وضعنا في الاعتبار أن كثيرا من طلاب الثانوية العامة يلجأون للغش في اختباراتهم كواحدة من أبرز الظواهر السلبية للتعليم في اليمن، تستمر الدورة القاتلة: طالب ذو مستوى متدنٍ يتحوّل إلى معلم بالمستوى نفسه، يستنسخ مستواه في آلاف الطلاب الذين يقع مصيرهم تحت طائلة عقليته ذاتها.

السياسة والتعليم

رغم معطيات الواقع التعليمي المرعبة في اليمن، فإن التعليم يقع في أدنى سلّم اهتمامات الأحزاب السياسية التي تكثف من نقدها لأداء السلطة في هذا المجال. وحدهما حزبا المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم في عهد الرئيس السابق صالح) والتجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمون) يؤثران ويتصارعان في واقع التعليم، بشكل مباشر. والغريب أن كلا منهما يدعو لتحريم الحزبية في التعليم.

يتنافس الحزبان باختصار على قرابة 240 ألف صوت انتخابي، يمكن توجيه بوصلتها باتجاه انتماء الوزير الحزبي، ولا يمثل التعليم لهما عمليا أكثر من استقطاب المزيد من الأعضاء من المعلمين ترغيبا وترهيبا.

في مرحلة الشراكة الأولى في الحكومة للحزبين مطلع التسعينيات، وبعد طرد السعودية لقرابة مليون مغترب يمني من أراضيها على خلفية موقف اليمن من غزو العراق للكويت، وإيقاف السعودية والكويت تمويلهما لرواتب المعلمين العرب العاملين في اليمن، وعجز الحكومة اليمنية عن تغطية النقص في المعلمين... تفتقت العقلية السياسية للإصلاح بما سمي حينها بـ«نظام المعادلة»، بعد عملية التوظيف العشوائي لكل من هب ودب في سلك التدريس. يقوم نظام المعادلة على اختبار كل من يستطيع (وليس يجيد) القراءة والكتابة في مهارتين، ثم يمنح شهادة تعادل الشهادة الثانوية، ومباشرة يتم توظيفه معلما في التربية والتعليم. وأكثر من وظّف بهذا الاسلوب كان من كوادر حزب الإصلاح أو من المقربين منه، بينما صمت حزب المؤتمر، مقابل ما بدا من وقوف الإصلاح معه ضد الحزب الاشتراكي اليمني، الخصم المشترك لهما في 1994.

في مرحلة الشراكة الثانية (حاليا)، فاز بحقيبة التربية حزب الإصلاح (أتت في قائمة وزارات القوى الثورية بعد ثورة الشباب في 2011)، وبعد خروجه منها بـ14 عاما تقريبا. وكان أول القرارات الملموسة للوزير استبدال مدراء العموم من حزب المؤتمر في التربية بمدراء من حزبه (الإصلاح). والمرحلة الثانية تمثلت في تقاسم مدراء ووكلاء المدارس بين الحزبين بعيدا عن المؤهلات وشروط التعيين، وعن التنظير البائخ بالوطنية والمعايير المهنية، ودولة المؤسسات.

الوزير الحالي (وهو أول وزير يحمل درجة الدكتوراه في التربية، فمن سبقه كانوا سياسيين، ولو حمل كثير منهم درجة الدكتوراه ففي مجالات أخرى)، يعمل حاليا على وضع سياسة جديدة للتعليم. وبمجرد المرور العابر على مفرداتها يمكنك الجزم بأنها حشو وتوليف من سياسات أخرى منقولة وغير منقحة. كما يمكنك أيضا اكتشاف حشر الجانب الديني وتكثيف حضوره بشكل لا يخدم الدين أكثر من خدمة الحزب الديني، وليذهب التلاميذ إلى جحيم السياسة كيفما اتفق. على انه في المقابل اتخذ الوزير اكثر الخطوات جرأة وعملية في محاربة الغش في شهادة الثانوية، بما لم يقم به وزير من قبله لمحاربة هذه الظاهرة الكارثية.

الخلاصة

صانعو ومنفذو السياسة التعليمية اليوم هم نتاج السياسة التعليمية السابقة، وان السياسة التعليمية الحالية ستصنع ساسة الغد وقياداته الذين سيرسمون ملامح البلاد ومستقبل العباد بالآلية نفسها والعقلية نفسها، وفقا للقاعدة الفقهية «ما بني على باطل فهو باطل»! والنتيجة أن التعليم هو فعلا حقل طوارئ لم يعلن بعد.

فارع المسلمي

باحث من اليمن

التوزيع الكمّي المختلّ

توجد 5 استراتيجيات عامة للتعليم في اليمن: استراتيجية التعليم الأساسي – استراتيجية التعليم الثانوي – استراتيجية التعليم العالي – استراتيجية التعليم الفني – استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار. وفي الوقت نفسه، تشرف على تنفيذها 3 وزارات: التربية والتعليم – التعليم العالي – التعليم الفني والتقني. إلا أن كل جهة / وزارة تدور في فلك مستقل وتفتقر للتنسيق في حدوده الدنيا مع ما يمثله ذلك من هدر وعبث ولامبالاة.

في العام 2007، كانت نسبة المتلقين في التعليم الفني، المرتبط أساسا بسوق العمل 2 في المئة فقط من إجمالي عدد الطلاب في سلك التعليم، أكمل منهم التعليم لمدة عامين فقط 40 في المئة، بينما تسرب الآخرون. ووصلت نسبة الملتحقين بالجامعات إلى 13 في المئة، منهم 67 في المئة في التخصصات الإنسانية و33 في المئة في التخصصات التطبيقية، مع صدور عدد من الدراسات التي أشارت إلى عدم وجود حاجة لهذه التخصصات، على الأقل في الوقت الحالي وبهذا المستوى.

وفي أدنى السلم التعليمي (التعليم المبكر)، كانت النسبة 1,2 في المئة فقط من المرحلة العمرية للتعليم قبل المدرسي.

قصة الإرهابي الذكي ورجل المخابرات اللماح

دخل الإرهابي مقر المخابرات المصرية العامة. معه ضابط على يمينه وضابط على يساره. فتحا غرفة المكتب وسلماه لضابط ثالث.

الضابط الثالث يجلس على المكتب. يشير للإرهابي أن يجلس. ينظر له مطولاً. يسأله: خير؟

– عندي معلومات مهمة يا باشا.

لا يرد الضابط. يواصل الإرهابي: أنا إرهابي تائب.

– أهلا وسهلاً.

– انا كنت في مظاهرات لنصرة الشرعية.

– أنهي شرعية؟

– شرعية محمد مرسي، دا كان من نص ساعة.

– ودلوقتي؟

– تبت الحمد لله.

– ازاي؟

– انا طلعت من المظاهرة وقلت اروح البيت، وانا راكب في التاكسي لقيت الراديو بيقول «نهيب بالإرهابيين أن يتوبوا إلى الله وأن يعودوا لحضن الوطن».

– وبعدين؟

– ولا حاجة. تبت.

– وبعدين؟

– انت مستغرب يا باشا صح؟ اسمحلي اقول لسيادتك اني مسلم اكتر من سيادتك. يعني باب التوبة مفتوح قدامي على طول. احنا اتعلمنا في تنظيم الجهاد العالمي إن الواحد ممكن يتوب إلى الله في اي لحظة. وبعدين يا باشا انا لقيت الراجل في الراديو بيقول نهيب بالإرهابيين. انا فكرت الأول انه بيتكلم عن ناس تانية، وبعدين فكرت في نفسي. قلت يا خبر! دا بيكلمني انا! مش انا ارهابي؟ يبقى بيكلمني انا.

– وبعدين؟

– وبعدين قلت اجي. اصل الراجل بتاع الراديو بيقول اني لازم اعود لحضن الوطن. فقلت اسأل سيادتك لو فيه حاجة مطلوبة مني.

– عندك معلومات عن زمايلك في التنظيم؟

– أيوه يا باشا.

– قول.

– أعتقد يا باشا إن كلهم دلوقتي متضايقين انك سيادتكو شلتو محمد مرسي.

– عظيم، وهيعملوا ايه يعني؟

– هيعملوا مظاهرات.

– فين؟

– بصراحة يا باشا ماعنديش فكرة. بس من ساعة كدا واحد زميلي قال: «احنا لازم نعمل مظاهرات تانية يا جماعة».

– دا كلام خطير، وإيه كمان؟

– بس يا باشا. إنشا الله سيادتك تكون استفدت من المعلومات يا باشا؟

– جداً.

– يعني تتوقع سيادتك ربنا يتقبل توبتي؟

– أكيد.

– طيب تفتكر سيادتك انا ممكن اخدم الوطن بحاجة تانية؟

– أيوه. وانت نازل هتلاقي مطعم شاورمة سوري. ابقى اسألهم والنبي عن الأوردر بتاع وليد بيه. انا طالبه من ساعة ونص.

– من عينيا الاتنين يا وليد بيه. تأمرني سيادتك بحاجة تانية؟

– اقفل الباب وراك بس.

– حاضر سيادتك، بس كان عندي سؤال.

– خير؟

– هل فيه فاتورة أو وصل أنا ممكن اخده من سيادتك بحيث يوضح للناس إني إرهابي تائب، مش إرهابي وخلاص؟

– أيوه. لما تروح لبتاع الشاورمة وتسأله ع الغدا بتاع وليد بيه هيديك الوصل. دي شفرة ما بيننا.

– (بصوت متهدج) متشكر أوي يا باشا. متشكر أوي.

العربي السفير

متابعات

14 ألف سجين ليبي محكومين بأحكام قضائية لا يزالون في عداد الفارّين منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي، بحسب وزارة الداخلية الليبية.
وأحدث عملية فرار جماعية حصلت في 26 تموز/يوليو الماضي، حين نجح أكثر من 1200 سجين في الفرار من سجن بمدينة بنغازي.

أخوّة السوق الفلسطينيّة

«رحلةٌ إلى نابلس» عُنوانٌ على رأس صفحة إعلان بيضاء تملأ شوارع حيفا وغيرها من مُدن الداخل الفلسطيني. في هذه الصفحة لا تجد أي معلومات أخرى عن الرحلة، لا برنامجها ولا مرشدها ولا جهة التنظيم، الموعد والرسوم ورقم الهاتف فقط. أسود على أبيض، ورقةٌ هزيلة فارغة مطبوعة بإهمالٍ بخيل: عُنوان فقط من دون مضمون. هذا حال الإعلان وحال الرحلة التي تبدأ وتنتهي بالأسواق. وهذا حال ما يُسمى بـ«التواصل الفلسطيني ـ الفلسطيني من جانبيّ الخطّ الأخضر». فإن وضعنا جانباً الساحة الضيّقة لتفاعل النشطاء السياسيين، يبقى من «التواصل» الساحة الأكبر، وهي شبكةٌ من علاقات البيع والشراء والأسواق المضطربة بين الداخل أي أراضي 1948 والقدس والضفة، نتخبط نحن فيها بينما يتحكّم الاحتلال الصهيوني بإمكانيّاتها وإيقاعها.

سجّل لهذه الرحلة، ستنطلق الحافلة الممولة، غالبا، من الغرف التجاريّة في السلطة الفلسطينية. تفتح لك الحافلة بابها في نابلس أو جنين أو طولكرم أو غيرها من مدن الضفة الغربيّة، تخرج منها وهذا كل ما في الأمر. بعد دقائق قليلة ستجد نفسك، شئت أم أبيت، وسط السوق، تشتري ما تريده وما لا تريده بأسعار أرخص بكثير من الأسعار التي يشتري بها فلسطينيو الداخل عادة.

الحرب على قوة شراء هامدة

«منفعة شعبنا وتدعيم الاقتصاد الفلسطيني». هذا الادعاء المركزيّ في كل حركة «السياحة» التجاريّة بين الداخل والضفة، حركة قطعتها الانتفاضة الثانية طويلاً، ثم عادت بشكلٍ مُفتعل، بادرت إليه السلطة الفلسطينيّة بالأساس، وضحّت فيها تمويلاً كبيرا. هكذا تبنى العلاقة التي لطالما قُطعت بين الداخل والضفة الغربيّة، في «إطار السوق» الذي لا يرحم، ولا يمكنه أن يبشر بأي خير. والعلاقات التي تتكوّن في هذا الإطار مَرَضيّة في جوهرها – علاقة تتناقض فيها المصالح الاقتصاديّة بحسب هويّة اجتماعيّة وجغرافيّة قسّمها الاحتلال، تبني مع الوقت ـ وقد بَنَت ـ وعيا جماعيا تغرقه الأفكار المسبقة والقولبات السريعة، يملأها شعور دائم بالشكّ المتبادل بالنوايا بين البائع والمشتري. وهذا كله يجري طبعا في أجواء اوركستراليّة تبجّل الأخوّة الفلسطينيّة والتعاون ووحدة الشعب، بالورود والتحيّات الحارة... والكاذبة.

لعل أسوأ ما في الأمر أن تتحول المُدن الفلسطينيّة إلى أسواق. في الماضي تمحورت الأسواق حول المعالم المركزيّة، أما الآن فصار السوق ذاته هو المعلم والمكان الوحيد الذي يحجّ إليه فلسطينيو الداخل. أسواق ضيّقة ومحدودة في إمكانيّات توسّعها. بات الفلسطيني لا يعرف أي شيء عن مدنه غير أسواقها. نعرف من القدس سوقها، ومن بيت لحم سوقها، وحتى من عكا ويافا أسواقها. أما المعالم الأثريّة فيها، فهي غالبا بأيدٍ إسرائيليّة، تبث سموم الرواية الصهيونيّة. وإن لم تكن كذلك، مثل المسجد الأقصى مثلاً، فهي بأيادٍ فلسطينيّة متديّنة لا تعتبر المكان ملكًا لجميع الفلسطينيين في حرية الدخول إليه وزيارته. في الأقصى مثلاً، وفي حالات كثيرة، يسألونك إن كنت مسلما أم غير مسلم ليتحدد متى تدخل وكيف، وإن قلت أنك مسلم ولم يكن يظهر عليك ذلك (لا أعرف كيف يظهر على الإنسان أنه مسلم) فعليك أن تقرأ آية أو آيتين من القرآن لتثبت للحراس ذلك!

هوس دائم بقوة الشراء والسوق، لا أحد يسأل عن الإنتاج ولا أحد يسأل عن الصناعة ولا عن الزراعة، لا أحد يسأل من أين البضائع، وإلى أين يتجه الاقتصاد الفلسطيني بالفعل. نشتري ونبيع ونقدّم الخدمات لأنفسنا، نربح من أنفسنا ونخسر أنفسنا... وندفع الضرائب للإسرائيليين. لا أحد يسأل لماذا يدفع تجّار الضفة والداخل ضرائب البيع والشراء للإسرائيليين بموجب اتفاقية أوسلو وما تبعها. الغريب في الأمر أن مَن يعرف الفقر المدقع الذي يعيش فيه الفلسطينيون يُصدم: «كل هذه الحرب الاقتصادية على ناس معثرين مثلنا؟» يسأل أحد الأصدقاء الساخرين.

حين يُصبح الوطن استثناء سياحيا

في رمضان الأخير، وفي أيام عيد الفطر خاصة، منح الجيش الإسرائيلي نحو 250 ألف تصريح لفلسطيني الضفة لدخول الأراضي المحتلّة. الصحافة الفلسطينيّة والعربيّة تجاهلت، بأغلبيّتها، كل الفحوى السياسية والاجتماعية في حالة «التصاريح»، غاب المضمون والمعنى المرتبط بمكان القضيّة الفلسطينيّة وموقعها في كيان الفلسطيني وعقله، وتأثيرها في حياته اليوميّة. فما معنى أن ندخل وطننا كلنا، بشكل جماعيّ وجارف، بتصاريح عسكريّة؟ ما معنى أن يتحوّل الوطن إلى هدفٍ سياحيّ للمناسبات السنوية السعيدة؟ أن يتحوّل بلدك ومكانك الطبيعي إلى استثناء احتفالي؟ أسئلة كثيرة وكبيرة لا أحد يتطرّق لها... مرّة أخرى، نجوم «الغرف التجاريّة الفلسطينيّة» هم عنوان الحالة، ولا سواهم. رئيس الغرفة التجارية لمدينة طولكرم مثلاً، يعتبر هذه التصاريح مؤامرة! لماذا؟ لأنه يعتبرها تهدف لنقل قوة الشراء الفلسطينيّة في أيّام العيد من الضفة إلى داخل إسرائيل، فتترك أسواق الضفّة خالية.

الصحافة الإسرائيليّة احتفلت بدورها، جزء منها احتفل بوداعة شعب الله المختار وغفرانهم لأعدائهم. جزء آخر احتفل بالإنجاز العسكري، المخابراتي، والسياسي، الذي يُتيح دخول مئات آلاف الفلسطينيين إلى إسرائيل من دون أدنى تهديد أمنيّ! بدورهم، انصرف المصوّرون الإسرائيليّون لالتقاط الصور للمحجّبات على شاطئ هرتسيليا الذي تمكث فيه عادةً أغنى وأرقى الطبقات الاجتماعيّة الإسرائيليّة. في هذا السياق ما يُثير الاستغراب: ألم يكن ممكناً أن تكون هذه المرأة المحجّبة من أي قرية أو مدينة فلسطينية في الداخل؟ لماذا تعبّر هذه الصور عن فلسطينيي الضفة بالذات؟ لماذا لا يرى الإسرائيليّون بهذه الصورة عائلة حيفاويّة أو جليليّة رغم أن جميع الفلسطينيين يشبهون بعضهم البعض؟ لأن هؤلاء الفلسطينيّين الذين يدخلون بشكل استثنائيّ إلى إسرائيل، لا يعرفون ترتيبهم في البلاد، لا يعرفون ان هذه شواطئ أغنياء اليهود، وأن مكانهم في شواطئ عكا أو شواطئ حيفا وليس هرتسيليا المتخمة. الاستثناء الذي يكسر الترتيب الإستعماري للحياة في داخل إسرائيل، هو المسألة التي تجعل من هذه الصورة مميزة وذات دلالة خاصّة.

أينما وُجد الربح

حقق الإسرائيليّون بالفعل، أرباحا كبيرة في فترة عيد الفطر، لكن تهويل الصحافة يحمل قدراً كبيرا من السذاجة، ويعرض لنا الحالة وكأن الاقتصاد الإسرائيلي ينتظر منّة المال الفلسطيني. بالحقيقة، الاقتصاد الإسرائيلي لا ينتظرنا، ولديه من صادرات السلاح والدم ما يُطعمنا لسنوات. في الوقت ذاته، خرجت مجموعة شبابيّة بهدفٍ نبيل: أن تدلّ أهالي الضفّة الذين يدخلون إسرائيل إلى المصالح التجارية لفلسطيني الداخل، ليبقى المال الفلسطيني للفلسطينيين. «طلعلي تصريح، وين أروح؟» كان عنوان الحملة التي أطلقها الشباب، وهدفها توجيه سياحة الضفّة إلى المدن والأماكن والمصالح الفلسطينيّة في الداخل. الهدف نبيل، لكنه مرّة أخرى، يُسطّح المسألة بالكامل، ويترك المشهد الفلسطيني من دون مضمون ومعنى.

«رؤساء الغرف التجارية» في الضفة يظهرون بالإعلام في الآونة الأخيرة أكثر من وزراء السلطة (لدينا رئيس وزراء اختفى اسمه رامي حمد الله، يُرجى الإبلاغ إذا ما تم العثور عليه)، ولا يمر يوم على الصحافة الفلسطينية دون تناوب أحد رؤساء الغرف التجارية للإدلاء بتصريحات بسبب ومن دون سبب. والموقف السياسي لدى هؤلاء يتبدل بحسب المصلحة التجاريّة فقط، فرئيس الغرفة التجاريّة في القدس مثلاً، يعتبر التسهيلات الإسرائيليّة على الحواجز لحركة التجارة من الداخل إلى الضفة، مخططاً إسرائيليا لضرب أسواق المدينة وتهجير أهلها، حيث ينقلون الحركة التجارية إلى الضفة بدلاً من أسواق القدس. وتجّار الداخل يشكون سفريات المشتريات المنظمة إلى الضفّة: «واقتصادنا المحلّي، ماذا عن أسواق الناصرة وعكا؟» ويفكرون بجديّة، وقد كتبوا عن الأمر في الصحافة، بإطلاق حملة «إشترِ من بلدك». ما هي بلدك هذه؟ أينما وجد الربح، ذاك هو وطني.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

حلـم ..

فادي زيادة/سوريا

arabi.assafir.com

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

أنجز الفنان اليمني مراد سبيع جداريّاته حول المشكلة «الطائفية» في اليمن. وهو جزء من حملة «12 ساعة» الهادفة لرسم مشاكل المجتمع المدني على جدران الشوارع. وتتعلق الحملة 12 جداريّة بالسلاح والفقر والبطالة والطائفية... لا اطار زمنياً أو يوماً محدَّداً لإنهاء هذه الفكرة الفنية، بل الرغبة هي في أن يتاح الوقت أمام دراسة المشاكل التي تتناولها الحملة، كما اعطاء الوقت اللازم لتجهيز العمل وإخراجه بمستوى جيد إلى المجتمع اليمني.
يأتي هذا المشروع بعد حملة «لوِّن جدار شارعك» في 2012 ، و«الجدران تتذكر وجوههم» التي تناولت قضية المخفيّين قسراً.

مدونات

ركوب دراجة ومطبخ

«من الأشياء التي لطالما رغبت في تعلمها ولم أفلح في ذلك لحد الآن (ولا تسألوني عن السبب) ركوب الدراجة والطبخ، حسناً ربما تقولون إن الطبخ يحتاج بعض الوقت، لكن ركوب الدراجة غريب، أليس كذلك؟! هناك آلاف الأشياء من حولنا، تلك التي نستطيع أن نبلورها في أشياء جديدة فيصبح لدينا مكون مادي جديد في الكون. لكن الكثير منا لا يدركون أهمية أن يتفاعلوا مع المادة من حولهم. أتذكر عندما كنت صغيرا، كنا نلعب مباراة في كرة القدم كان علينا صنع كرة من مجموعة من المكونات البلاستيكية، وكنا كل مرة نبدع كرة جديدة بأشكال مختلفة، أتذكر مثلا أننا كنا نلعب لعبة الحرب بين فريقين وكنا نصنع الأسلحة من مكونات بسيطة كالخشب والأسلاك وغيرها، حتى السيارات والشاحنات التي كنا نلعب بها ونحن صغار كنا نصنعها بأيدينا ونتفنن في ذلك ونتنافس فيما بيننا عن أحسن سيارة، زيادة على أننا كنا مثلا نخيط أحذيتنا بأيدينا إن تلفت أو حقائبنا. أما اليوم فأمور كثيرة تغيرت وصار الزمن بين الماضي القريب والحاضر مختلفا، كل شيء أصبح جاهزا ويقدم على طبق، الألعاب أصبحنا نحصل عليها بمختلف الأشكال والأوصاف، الحاجيات الأخرى متعددة ولا داعي كي يتعب الإنسان نفسه في صنعها إو إعادة إصلاحها في حال التلف.

من مدونة «خربشة» الأردنية 24–8–2013
http://7olme.wordpress.com/

شكراً دانيال

«مع كل الانتقادات التي توّجه للأعمال الدرامية المغربية، التلفزيونية منها والسينمائية، الجميع تحدث عن نقص الإمكانيات وضعف السيناريو وقلة التجربة، إلا أن لا أحد تحدث عن شيء مهم، ذكره المخرج العالمي ستانسلافكسي في كتابه «إعداد الممثل» عندما قال إن الممثل الناجح هو ذلك الإنسان الصادق!

آفة فننا السابع هي الصدق، غالبية المشتغلين داخله يسبحون في بحار الكذب والنفاق، يقضون حياتهم يتسوّلون دور الإنتاج كي توظفهم، وعندما يقتربون من الموت، يتسوّلون للملك كي ينقذهم، لذلك لم يكن غريباً أن يتسابق هؤلاء للتنديد بما حدث للطفلة وئام، ولم يكن غريباً أن يصمتوا أمام العفو الملكي على الإسباني دانيال، لأن قراراً أتى من عند أعلى سلطة في البلاد، لن يقدروا على التنديد به، ولن يقدروا على الخروج ضده، ما دامت المسألة يدخل فيها الملك الذي يرعى عددا من مهرجاناتهم. لا أريد أن أذكر أسماءهم، لكنهم كثر، كانوا الأوائل في تلك المسيرة التي سميت بالبيضاء وتسابقوا نحو التقاط الصور، بل إنني أذكر ممثلة، كانت تبحث عن أي كاميرا تلفزيونية لتدلي بتصريح. أما الآن فقد حشرت نفسها في منزلها وسكتت وسكت زملاؤها عن الكلام المباح، بل وتوقفوا عن استخدام الفايسبوك، وأغلقوا حتى هواتفهم أمام كل من حاول معرفة موقفهم من القضية...».

من مدونة «اسماعيل عزام» المغربية 3–8–2013
http://www.azzami.com

الجامعات والكليات العشوائية!

«في منتصف يونيو الماضي خرجت علينا وزارة التعليم العالي بإعلان يحذر الطلاب وأولياء أمور الطلاب من الالتحاق بجامعات وكليات غير معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي، ولن تعتمد شهاداتهم بكل أصنافها دبلوم، بكالوريوس، وما فوق. وانتقدنا ذلك الإعلان نقداً لاذعاً وقلنا إن هذه الجامعات ليست تحت الأرض ولا تدرس الطلاب بعد الثانية عشرة ليلاً، ولا بد أنها معروفة لوزارة التعليم العالي. وقلنا إما هناك خلل في قانون وزارة التعليم العالي أو ضعف في تطبيقه، ومثل هذا الإعلان لا يكفي، وعلى وزارة التعليم العالي إما أن تسمي الجامعات والكليات المعترف بها أو تسمي الجامعات والكليات غير المعترف بها، وأسباب عدم الاعتراف.

وفي هذه الأيام والعام الجامعي في مطلعه لا تخلو صحيفة من عدة إعلانات لجامعات أو كليات تعرض بضاعتها على الطلاب ليلتحقوا بها. لذا نرى أن على وزارة التعليم العالي وفي هذا الوقت بالذات وفي كل عام، أن تنشر يومياً الجامعات والكليات المعترف بها في قائمة واضحة في كل وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وبعدها لا تُلام إن هي رفضت اعتماد شهادات جامعات أو كليات لم يرد اسمها في قائمتها...».

من مدونة «استفهامات» السودانية 21 آب 2013
http://istifhamat.blogspot.com/2013/08/blog-post_1537.html